بيان من وزارة المالية

يَسُـرَّ وزارة الماليـة بمناسـبة صـدور الميزانيـة العامـة للدولـة للعـام المـالي ١٤٣٧/١٤٣٦ إيضاح أبرز النتـائج الماليـة للعـام المـالي الحـالي ١٤٣٦/١٤٣٥ واسـتعراض الملامـح الرئيسـة للميزانيـة العامـة للدولـة للعـام المـالي الجديـد ١٤٣٧/١٤٣٦، وأبرز تطورات الاقتصاد الوطني، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً: النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٦/١٤٣٥:

١- الإيرادات العامة:

يُتَوَقَّـع أن تبلـغ الإيـرادات الفعليـة فى نهايـة العـام المـالى الحـالى إلى (١,٠٤٦) ألف وستة وأربعين مليـار ريـال بزيـادة نسـبتها (٢٢) بالمئـة عـن المقدر لها بالميزانية، وتمثل الإيرادات البترولية (٨٩) بالمئة منها.

٢- المصروفات العامة:

يُتَوَقَّع أن تبلغ المصروفات الفعليـة للعـام المـالي الحـالي (١,١٠٠) ألـف ومئة مليار ريال بزيادة (٢٤٥) مئتين وخمسة وأربعين مليـار ريـال، وبنسـبة (٢٨,٧) بالمئـة عمَّـا صـدرت بـه الميزانيـة بعجـز متوقـع قـدره (٥٤) أربعـة وخمسين مليار ريال، ولا تَشـمل المصـروفـات أعـلاه مـا يَخُـص مشـاريع البرنامج الإضافي المُمَوَّلَة من فائض إيرادات الميزانيات السـابقة والـتي يُقَـدَّر أن يبلغ المنصرف عليها في نهاية العام المالي الحـالي (٢٢) اثـنين وعشـرين مليار ريال والتي تمول من الحسابات المفتوحة لهـذا الغـرض بمؤسسـة النقـد العربي السعودي.

وتشمل تلك الزيادة في المصروفات تغطية الزيادة في الصرف على الأعمـال التنفيذية لمشـروع خـادم الحـرمين الشـريفين الملـك عبـدالله بـن عبـدالعزيز لتوسعة المسجد الحرام والمسجد النبـوي الشـريف واسـتكمال تعويضـات نـزع

ملكية العقارات، والزيادة في الصرف على بعض المشاريع التنموية والخدمية الأُخرى والمساعدات الدولية.

وقد بلغ عدد عقود المشاريع التي طُرحت خلال العام المالي الحالي وتمت مراجعتها من قبل الوزارة بما فيها المشاريع الممولة من فوائض إيرادات الميزانيات السابقة نحو (٢٥٧٢) عقداً تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي (١٨٤) مئة وأربعة وثمانين مليار ريال.

٣- الدّين العام:

بلغ حجم الدين العام بنهاية العام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) (٦٠,١١٨,٠٠٠,٠٠٠) ستين ملياراً ومئة وثمانية عشر مليون ريال يُمَثِّل ما نسبته (٢,١) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام (٢٠١٣م) مقابل (٨٢) بالمئة لعام (٢٠٠٣م)، ويُتَوَقَّع أن يبلغ حجم الدَّين العام في نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ إلى ما يقارب (٤٤,٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠) أربعة وأربعين ملياراً ومئتين وستين مليون ريال ويُمَثِّل (١,٦) بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام (٢٠١٤م) .

ثانياً : الميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧:

فيما يلي تقديرات عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦/١٤٣٧:

١- قُدِّرَتْ الإيرادات العامة بمبلغ (٧١٥) سبع مئة وخمسة عشر مليار ريال.

٢- حُدِّدَتْ النفقات العامة بمبلغ (٨٦٠) ثمان مئة وستين مليار ريال.

ثالثاً : الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي القادم ١٤٣٧/١٤٣٦:

أُعتمدت ميزانية العام المالي القادم ١٤٣٧/١٤٣٦ في ظل ظروف اقتصادية ومالية دولية تتسم بالتحدي حيثُ انخفض النمو الاقتصادي العالمي عن مستوياته السابقة كما انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له منذ (٢٠٠٩)م إضافة إلى عوامل عدم الاستقرار في بعض المناطق المحيطة، وانسجاماً مع سياسة المملكة المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية لتقوية وضع المالية العامة وتعزيز استدامتها على المديين المتوسط وطويل الأجل وضمان مواصلة اعتماد المشاريع التنموية والخدمية الضرورية للنمو الاقتصادي، ببناء احتياطيات مالية من الفوائض المالية الناتجة من ارتفاع الإيرادات العامة للدولة في بعض الأعوام للاستفادة منها عند انخفاض هذه الإيرادات في أعوام لاحقة.

وستستمر المملكة بناءً على التوجيهات السامية بالاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي بما يحقق التنمية المستدامة لهذا الجيل والأجيال القادمة - بحول الله- وإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين، مع بذل المزيد من الجهد للحد من النفقات الجارية خاصة نفقات الرواتب والأجور والبدلات وما في حكمها والتي تمثل قرابة (٥٠) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم التنسيق بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط بشأن الربط بين الميزانية وما تضمنته خطة التنمية العاشرة التى تبدأ فى العام المالى ١٤٣٧/١٤٣٦، فقد تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التى سبق اعتمادها تبلغ قيمتها الإجمالية نحو (١٨٥) مئة وخمسة وثمانين مليار ريال، ووفقاً للمتبع سيتم إدراج المشاريع الجديدة للجهات الحكومية على مواقع تلك الجهات، وعلى موقع وزارة المالية.

وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من إعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية.

١ ـ قطاع التعليم:

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة ما يقارب (٢١٧) مئتين وسبعة عشر مليار ريال، ويمثل حوالي نسبة (٢٥) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للمجمعات التعليمية والمدارس لكافة المراحل التعليمية للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة والمعامل والمختبرات والبُنى التحتية للجامعات ومعاهد وكليات التدريب وتأهيل المرافق الحالية للمدارس والجامعات ومعاهد وكليات التدريب حيث أُعتمد بالميزانية (١٦٤) مئة وأربعة وستين مشروعاً جديدً بتكاليف كلية تزيد عن (١٤) أربعة عشر مليار ريال، وإضافات لتكاليف بعض المشاريع القائمة بمبلغ (٦,٨) ستة مليارات وثمان مئة مليون ريال ، كما سيستمر الصرف على المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً بكافة مناطق المملكة وفقاً لمراحل التنفيذ والباقي في تكاليفها أكثر من (٢٨٠) مئتين وثمانين مليار ريال وفقاً لما يلي:

أ- التعليم العام

١- سيستمر تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام "تطوير" البالغة تكاليفه (٩) تسعة مليارات ريال من خلال شركة "تطوير التعليم القابضة"، وقد صُرف من تلك التكاليف ما يقارب مبلغ (١,٧) مليار وسبع مئة مليون ريال.

٢- بناءً على الأمر السامي الكريم رقم (٢٨١٨٥) وتاريخ ١٤٣٥/٧/١٨هـ بدأ العمل في تنفيذ برنامج دعم تحقيق أهداف مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم العام البالغة تكاليفه أكثر من (٨٠) ثمانين مليار ريال، منها مبلغ (٤٢,٥) اثنين وأربعين مليار وخمس مئة مليون ريال لتنفيذ مباني لمجمعات تعليمية ومدارس لكافة مراحل التعليم العام للبنين والبنات بمختلف مناطق المملكة تصل إلى (٣٠٠٠) مدرسة للبنين والبنات على مدى خمس سنوات مالية، و(٥,٥) خمسة مليارات وخمس مئة مليون ريال لتأهيل المباني القائمة، و(٢,٥) مليارين وخمس مئة مليون ريال لتجهيز المدارس بوسائل الأمن والسلامة، و(١,١) مليار ومئة مليون للتعليم الإلكتروني.

٣- تم خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ استلام عدد (٣٥٦) ثلاث مئة وستة وخمسين مدرسة جديدة بمختلف المناطق ويجري حالياً تنفيذ (١,٦٨٠) ألف وست مئة وثمانين مجمع ومدرسة، وإنشاء معهدين للتربية الخاصة بمختلف المناطق.

٤- أُعتمد بالميزانية الجديدة مشاريع لتأهيل (٥٠٠) خمس مئة مبنى مدرسياً بمختلف المناطق، وتأهيل (١١) أحد عشر مجمعاً رياضياً بمختلف مناطق المملكة بتكاليف تبلغ (٤٠٥) أربع مئة وخمسة ملايين ريال.

ب- التعليم العالي

١- تضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة وإضافات لتكاليف بعض المشاريع القائمة لوزارة التعليم العالي وكافة الجامعات بتكاليف تقارب مبلغ (١٢,٣) اثني عشر ملياراً وثلاث مئة مليون ريال لتنفيذ

البُنـى التحتيـة لـبعض الجامعـات ومبـاني ومرافـق لـبعض الكليـات والتجهيزات والتأثيث لبعض المرافق القائمة والجديدة.

٢- سيستمر العمل لاستكمال تأهيل كليات البنات في عدد من الجامعات بتكاليف تبلغ أكثر من (٥) خمسة مليارات ريال.

٣- تضمنت الميزانية الجديدة اعتماد النفقات اللازمة لافتتاح (٣) ثلاث جامعات جديدة هي (جامعة جدة، وجامعة بيشه، وجامعة حفر الباطن).

سيواصل برنامج خادم الحرمين الشريفين للإبتعاث الخارجي مسيرته ولقد وصل عدد المُبتعثين من الطلبة والطالبات الدراسين في الخارج الذين تُشرف عليهم وزارة التعليم العالي ما يزيد عن (٢٠٧,٠٠٠) مئتين وسبعة آلاف طالب وطالبة مع مرافقيهم بنفقات سنوية تبلغ (٢٢,٥) اثنين وعشرين ملياراً وخمس مئة مليون ريال، هذا عدا الموظفين المُبتعثين من الجهات الحكومية.

ج- التدريب التقني والمهني

تضمنت الميزانية اعتماد مشروع جديد لتشغيل كليات التميّز بتكاليف كلية تبلغ (٢,٤) مليارين وأربع مئة مليون ريال. كما تم اعتماد مشاريع جديدة أخرى لكليات التقنية، وإضافات للتكاليف لبعض المشاريع القائمة.

٢ ـ الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية:

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية بالقطاعين (المدني والعسكري) والتنمية الاجتماعية حوالي (١٦٠) مئة وستين مليار ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع صحية لاستكمال إنشاء وتجهيز مستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإنشاء (٣) ثلاثة مستشفيات جديدةً، و(٣) مختبرات مرجعيه لبنوك الدم، و (١١) مركزاً

طبياً، و (١٠) عشرة عيادات شاملة، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز عدد من المرافق الصحية والإسكان وتطوير المستشفيات القائمة.

ويجري حالياً تنفيذ وتطوير (١١٧) مئة وسبعة عشر مستشفى جديدةً بمناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٢٤٠٠٠) أربعة وعشرين ألف سرير، بالإضافة إلى خمس مدن طبية تخدم جميع مناطق المملكة إضافة إلى ثلاث مدن للقطاعات الأمنية والعسكرية بسعة سريرية إجمالية تبلغ (١٤٥٠٠) أربعة عشر ألف وخمس مئة سرير.

وتم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ استلام (٢٦) ستة وعشرين مستشفىً جديدةً بمختلف مناطق المملكة بطاقة سريرية تبلغ (٤٥٠٠) أربعة آلاف وخمس مئة سرير.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء (١٦) ستة عشر مقراً للأندية الرياضية وعدد (٥) مقرات وصالات لذوي الاحتياجات الخاصة، ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل ومكاتب للضمان الاجتماعي ودعم إمكانات وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى زيادة المخصصات السنوية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة ومخصصات الضمان الاجتماعي ودعم برامج معالجة الفقر حيث بلغ المخصص للعام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧ حوالي (٣٠) ثلاثين مليار ريال.

٣ ـ الخدمات البلدية:

أ- بلغت مخصصات قطاع الخدمات البلدية وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات ما يقارب (٤٠) أربعين مليار ريال منها أكثر من (٥,٥) خمسة مليارات وخمس مئة مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات .

ب- تضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات لبعض المشاريع البلدية القائمة بلغت (٢٥) خمسة وعشرين مليار ريال لتنفيذ مشاريع الحماية من السيول وتصريف مياه الأمطار ومشاريع السفلتة والإنارة، ولإنشاء الأنفاق والجسور، وتنفيذ التقاطعات لفك الاختناقات المرورية وتسهيل حركة السير، كما سيستمر الصرف على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة والباقي في تكاليفها حوالي (١٤٤) مئة وأربعة وأربعين مليار ريال منها أكثر من (٣٠) ثلاثين مليار ريال لدرء أخطار السيول وتصريف مياه الأمطار.

٤- التجهيزات الأساسية والنقل:

بلغت مخصصات قطاع التجهيزات الأساسية والنقل حوالي (٦٣) ثلاثة وستين مليار.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وإضافات للمشاريع القائمة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية ومدينتي الجُبيل وينبُع الصناعيتين ورأس الخير للصناعات التعدينية تبلغ التكلفة التقديرية لتنفيذها حوالي (٣٣,٥) ثلاثة وثلاثين ملياراً وخمس مئة مليون ريال لتنفيذ طرق رئيسية وثانوية وفرعية واستكمالات للطرق القائمة يبلغ إجمالي أطوالها حوالي (٢٠٠٠) ألفين كيلو متر إضافة إلى ما يتم تنفيذه حالياً في كافة مناطق المملكة، ليبلغ إجمالي الطرق التي اعتمدت خلال خطة التنمية التاسعة ما يقارب (٢٣٠٠٠) ثلاثة وعشرين ألف كيلومتر.

كما سيستمر الصرف على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة في هذا القطاع والباقي في تكاليفها حوالي (١١٥) مئة وخمسة عشر مليار ريال لتنفيذ الطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والمدن الصناعية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ ومن فائض إيرادات السنة المالية ١٤٣٤/١٤٣٥ اعتماد مبالغ لتنفيذ خمس طرق

محورية وهي (جدة/جازان الساحلي، تبوك/المدينة المنورة السريع، ينبع/الجبيل السريع، عسير/جازان الجديد، القصيم/مكة المكرمة السريع) مع البنية التحتية لخدمات هذه الطرق بتكلفة إجمالية تبلغ (٢٤) أربعة وعشرين مليار ريال والتي تم طرحها للمنافسة مؤخراً.

٥- الموارد الاقتصادية :

بلغ المخصص لقطاعات الموارد الاقتصادية ما يقارب (٦٠) ستين مليار ريال.

وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع قائمة تبلغ حوالي (٢٣) ثلاثة وعشرين مليار ريال لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه، وتوفير خدمات الصرف الصحي، وإنشاء السدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسرُبات المياه، واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي، وترشيد استهلاك المياه والكهرباء، ودعم الطاقة المتجددة وإنشاء محطات تحلية جديدة منها محطة تعمل بالطاقة الشمسية، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة، وإنشاء مرافق لصيد الأسماك، ومكافحة الأمراض والآفات الزراعية، والبُنى التحتية للمدن الصناعية وصوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها.

وقد بلغ إجمالي أطوال شبكات مياه الشرب المنفذة (٩٤٠٠٠) أربعة وتسعين ألف كيلو متر منها (١٠٠٠) كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦، كما بلغ إجمالي أطوال شبكات الصرف الصحي المنفذة (٣١٨٠٠) واحد وثلاثين ألف وثمان مئة كيلو متر منها (٢٠٠٠) ألفين كيلو متر تم استلامها خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦.

كما سيستمر الصرف على المشاريع المعتمدة من الأعوام المالية السابقة في هذا القطاع والباقي في تكاليفها حوالي (١٤٢) مئة واثنين وأربعين مليار ريال.

٦- صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية:

إضافة إلى البرامج المخصصة للاستثمار من خلال الميزانية ستواصل صناديق التنمية المتخصصة وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض التي تهدف إلى دعم القطاعات الصناعية والزراعية والعقارية وقطاعي التعليم والخدمات الصحية الأهلية ودعم المهن الحرفية والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي ستُسهم في مزيد من الفرص الوظيفية للمواطنين ودفع عجلة النمو.

وبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي قُدمت من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، وصندوق التنمية الزراعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وبرامج الإقراض الحكومي منذُ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ حوالي (٥٨٧) خمس مئة وسبعة وثمانين مليار ريال، ويُتَوَقَّع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧ أكثر من (٧٣,٧) ثلاثة وسبعين ملياراً وسبع مئة مليون ريال، وباستثناء برنامج الإقراض الحكومي يتم التمويل من الموارد الذاتية لتلك المؤسسات المالية.

كما بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية من برنامج تمويل الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية منذُ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٣٤) أربعة وثلاثين مليار ريال ويتوقع أن يبلغ حجم العمليات للعام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧(٢) ملياري ريال.

رابعاً : تطورات الاقتصاد الوطني:

١ـ الناتج المحلي الإجمالي:

من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلى الإجمالى هذا العام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢,٨٢١,٧٢٢,٠٠٠,٠٠٠) ألفين وثمان مئة وواحد وعشرين ملياراً وسبع

مئة واثنين وعشرين مليون ريال بالأسعار الجارية بمعدل نمو يبلغ (١,٠٩) بالمئة مقارنة بالعام المالى الماضى ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م). ويتوقع أن يحقق الناتج المحلى للقطاع غير البترولى بشقيه الحكومى والخاص نمواً بنسبة (٨,٢١) بالمئة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومى بنسبة (٦,٠٦) والقطاع الخاص بنسبة (٩,١١) بالمئة أما القطاع النفطى فقد يشهد انخفاضاً فى قيمته بنسبة (٧,١٧) بالمئة بالأسعار الجارية.

وبالأسعار الثابتة لعام (٢٠١٠م) فمن المتوقع أن يبلغ معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى نسبة (٣,٥٩) بالمئة مقارنة بنسبة (٢,٦٧) بالمئة فى العام السابق وأن ينمو القطاع البترولى بنسبة (١,٧٢) بالمئة، والقطاع الحكومى بنسبة (٣,٦٦) بالمئة والقطاع الخاص بنسبة (٥,٧٠) بالمئة. وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلى للقطاع غير البترولى نمواً ايجابيا إذ يُقدر أن يصل النمو الحقيقى فى نشاط التشييد والبناء (٦,٧٠) بالمئة، وفى نشاط الصناعات التحويلية غير البترولية إلى (٦,٥٤) بالمئة، وفى نشاط الاتصالات والنقل والتخزين (٦,١٣) بالمئة، وفى نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق (٥,٩٧) بالمئة، وفى نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال (٤,٤٦) بالمئة.

وقد أظهر الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ارتفاعاً خلال عام ١٤٣٦/١٤٣٥ (٢٠١٤م) نسبته (٢,٧) بالمئة عمَّا كان عليه في عام ١٤٣٥/١٤٣٤ (٢٠١٣م) طبقاً لسنة الأساس (٢٠٠٧م).

أمَّا مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يُعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعاً نسبته (٢,٩٩) بالمئة في عام ١٤٣٦/١٤٣٥ (٢٠١٤م) مقارنة بما كان عليه في العام الماضي وذلك وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢- التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

وفقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي من المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للصادرات السلعية خلال عام ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) (١,٣٤٨,٣٥٣,٠٠٠,٠٠٠) ألف وثلاث مئة وثمانية وأربعين ملياراً وثلاث مئة وثلاثة وخمسين مليون ريال بانخفاض نسبته (٤,٤) بالمئة عن العام المالى السابق، كما يتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير البترولية حوالى (٢٠٨,١٥٣,٠٠٠,٠٠٠) مئتين وثمانية مليارات ومئة وثلاثة وخمسين مليون ريال بزيادة نسبتها (٣,١) بالمئة عن العام المالي الماضي، وتمثل الصادرات السلعية غير البترولية ما نسبته (١٥,٤) بالمئة من إجمالي الصادرات السلعية.

أمَّا الواردات السلعية (فوب) فيتوقع أن تبلغ فى العام الحالى (٥٦٤,٠٨٠,٠٠٠,٠٠٠) خمس مئة وأربعة وستين ملياراً وثمانين مليون ريال بانخفاض نسبته (٢,٦) بالمئة عن العام السابق.

كما تُشير التقديرات الأولية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن الميزان التجاري سيحقق هذا العام فائضاً مقداره (٧٨٨,٧٣٨,٠٠٠,٠٠٠) سبع مئة وثمان وثمانون ملياراً وسبع مئة وثمانية وثلاثون مليون ريال بانخفاض نسبته (٥,٦) بالمئة عن العام الماضي وذلك نتيجة لانخفاض الصادرات البترولية بالرغم من انخفاض الواردات.

أمَّا الحساب الجاري لميزان المدفوعات فيُتوقع أن يحقق فائضاً مقداره (٣٩٨,٩٩١,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مئة وثمانية وتسعون ملياراً وتسع مئة وواحد وتسعون مليون ريال في العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) مقارنة بفائض مقداره (٤٩٧,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) أربع مئة وسبعة وتسعون ملياراً وأربع مئة مليون ريال للعام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م) بانخفاض نسبته (١٩,٨) بالمئة.

٣- التطورات النقدية والقطاع المصرفي:

سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) نمواً نسبته (١٠,٤) بالمئة مقارنة بنمو نسبته (٦,٦) بالمئة لنفس الفترة من العام المالي الماضي ١٤٣٤/١٤٣٥ (٢٠١٣م). كما ارتفعت الودائع المصرفية خلال الفترة نفسها بنسبة (١١) بالمئة أما على المستوى السنوي فحققت نمواً بلغ (١٦) بالمئة مقارنة بالعام الماضي.

وخلال العشرة الأشهر الأولى من العام المالي الحالي ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك من القطاعين العام والخاص بنسبة (١٣,٨) بالمئة، وواصلت البنوك دعم ملاءتها المالية إذ ارتفعت رؤوس أموالها واحتياطياتها خلال الفترة نفسها بنسبة (١١,١) بالمئة لتصل إلى (٢٥٠,٩١٤,٤٠٠,٠٠٠) مئتين وخمسين ملياراً وتسع مئة وأربعة عشر مليوناً وأربع مئة ألف ريال.

٤- السوق المالية:

اتخذت هيئة السوق المالية خلال العام المالي ١٤٣٥/١٤٣٦ (٢٠١٤م) عدداً من الخطوات الهادفة لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتطوير أسواقها وتوفير المزيد من العدالة والشفافية والإفصاح في معاملاتها، حماية للمستثمرين وتعزيزاً لثقتهم في السوق المالية السعودية.

فضمن إطار تطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لدعم البنية التشريعية بالسوق المالية والارتقاء بها، أصدر مجلس الهيئة خلال هذا العام لائحة وكالات التصنيف الائتماني، ودليل إجراءات استطلاع مرئيات العموم حيال مشاريع اللوائح التنفيذية لنظام السوق المالية. كما أقر المجلس تعديلاً على قائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح الهيئة وقواعدها.

ولتوسيع قاعدة السوق المالية وتوفير فرص التمويل والنمو للشركات الوطنية وزيادة القنوات الاستثمارية، واصلت الهيئة جهودها في سوق الإصدارات الأولية فوافقت على طرح جزء من أسهم ست شركات للاكتتاب

العام، كما وافقت على طرح صكوك لشركة واحدة، وإصدار حقوق أولوية لثمان شركات، كذلك قامت الهيئة بزيادة طرح وحدات صناديق الاستثمار فرخصت هذا العام لستة عشر صندوقاً استثمارياً جديداً، ليصبح إجمالي عدد الصناديق المرخصة (٢٦٣) صندوقاً.

وفي مجال تنظيم ممارسة أعمال الأوراق المالية رخصت الهيئة لشركتين جديدتين لمزاولة أعمال الأوراق المالية المختلفة، ليصبح إجمالي عدد الشركات المرخصة (٨٨) شركة، وكثفت الهيئة من متابعة أعمال الأشخاص المرخص لهم للتأكد من التزامهم بنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية، ونفذت (١٤٩) زيارة تفتيشية.

ولحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة حرصت الهيئة على تسلم شكاوى المستثمرين والبت فيها، وبلغت الشكاوى المقدمة للهيئة (٨٠٣) شكوى منذ بداية العام، وأنهت الهيئة الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة حيال (٥٥٢) شكوى، وما زال العمل جارياً لإنهاء (٢٥١) شكوى منها.

واستمرت الهيئة في جهودها لتنمية الوعي الاستثماري لدى المتعاملين في الأوراق المالية حيث نشرت أكثر من (٤٠٠) مادة إعلامية في الصحف المحلية والخليجية والدولية، كذلك نظمت وشاركت في أكثر من (١٥) مؤتمر ومنتدى وحلقة عمل متخصصة في مجال الإفصاح والرقابة والحوكمة في مختلف مناطق المملكة.

كما صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣٨٨) وتاريخ ١٤٣٥/٩/٢٤هـ القاضي بالموافقة على قيام هيئة السوق المالية- وفقا للتوقيت الملائم الذي تراه- بفتح المجال للمؤسسات المالية الأجنبية لشراء وبيع الأسهم المدرجة في السوق المالية السعودية، وذلك بحسب ما تضعه من قواعد في هذا الشأن.

٥- تطورات اقتصادية ومالية وتنظيمية أُخرى:

أ- استمر تنفيذ المرحلة الثانية من "المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية" الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨ لدعم مبادرات ومشاريع الخطة التنفيذية الثانية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (٢٠١٢-٢٠١٦)، وقد أسهم ذلك في تقدم ترتيب المملكة على الصعيد الدولي بمقدار (٧٣) مرتبة حتى العام (٢٠١٤م) في مؤشر الأمم المتحدة لجاهزية التعاملات الإلكترونية الحكومية منذ صدوره عام (٢٠٠٣م)، حيث حققت المملكة المرتبة (٣٦) من بين (١٩٣) دولة في المؤشر العام للجاهزية، وبتقدم مقداره (٥) مراتب عن التقرير الأخير لعام (٢٠١٢م)، كما جاءت المملكة ضمن أفضل (٢٠) دولة في تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية، وقد بلغ عدد الجهات الحكومية المرتبطة بالشبكة الحكومية الآمنة (١١١) جهة حكومية رئيسة. وبلغ عدد الجهات الحكومية التي تتبادل البيانات فيما بينها إلكترونياً عبر قناة التكامل الحكومية (١٠٠) جهة حكومية بزيادة تقدر نسبتها أكثر من (٦٠) بالمئة عن العام المالي السابق، فيما تجاوز عدد الخدمات الإلكترونية المتوفرة عبر البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية (سعودي) أكثر من (٢٠٠٠) خدمة إلكترونية تقدمها أكثر من (١٧٠) جهة حكومية رئيسة بزيادة تقدر بأكثر من (٤٠٠) خدمة إلكترونية جديدة عن العام المالي السابق. كما تم إطلاق نظام المراسلات الحكومية الإلكتروني الذي يعمل كمنصة إلكترونية آمنة لتسهيل تبادل المعاملات إلكترونياً بين مختلف الجهات الحكومية.

ب- واصل نظام السداد الإلكتروني من خلال نظام "سداد" تسهيل عملية دفع الرسوم وأجور الخدمات الحكومية مما ساهم في سرعة وسهولة إنجاز الخدمات الحكومية، حيث بلغ إجمالي المدفوعات التي تمت عبر هذا النظام منذ إطلاقه وحتى ١٤٣٦/٢/٨هـ ما يقارب (٣١٣) ثلاث مئة وثلاثة عشر

مليار ريال بزيادة نسبتها (١٢) بالمئة عن العام المالي السابق ١٤٣٤/١٤٣٥، وبلغ عدد الجهات المرتبطة به (١٣٩) جهة منها (٧٥) جهة حكومية حيث تم خلال العام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ ربط عدد (٤) جهات حكومية جديدة.

ج- أكد تقرير مشاورات صندوق النقد الدولى مع المملكة لعام (٢٠١٤م) أن اقتصاد المملكة حقق نمواً قوياً للغاية فى السنوات الأخيرة، وكان من الاقتصادات الأفضل أداءً على مستوى بلدان مجموعة العشرين، وأن المملكة دعمت الاقتصاد العالمى من خلال دورها المساند فى سوق النفط العالمية.

وأشاد المديرون التنفيذيون بالأداء الاقتصادي القوي للمملكة الذي يرتكز على أساسيات قوية. ولا تزال آفاق النمو إيجابية والمخاطر متوازنة، كما رحبوا بجهود تعزيز كفاءة الإنفاق العام وخطة إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية. واتفق المديرون على أن موقف السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية فى الوقت الحاضر ملائم رغم تراجع نمو الائتمان. وأن اقتصاد المملكة لم يتأثر بتقلب الأسواق المالية العالمية، كما أن الجهاز المصرفى يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والربحية.

وذكر المديرون أن برامج سوق العمل ساهمت فى زيادة فرص التوظيف فى القطاع الخاص، لكنهم رأوا أن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من الاعتماد على وظائف القطاع العام. وتكتسب مواصلة الجهود لتطوير مهارات العاملين من خلال التعليم والتدريب أهمية فى هذا الصدد.

كما رحب المديرون بالخطوات المتخذة لتوجيه برامج الإسكان الحكومية نحو الأقل دخلاً.

د- أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز (P&S) العالمية للتصنيف الائتمانى عن خفضها للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للمملكة من ايجابى إلى مستقر على خلفية تراجعات النفط، إلا أنها أبقت على التصنيف السيادي للدولة عند

(- AA) على المدى الطويل، وأشارت الوكالة إلى أنه على الرغم من تعديل نظرتنا المستقبلية للسعودية، إلا أن نمو الاقتصاد الحقيقى لا يزال قويا نسبيا. ويأتى الإعلان بعد إعلان مماثل من وكالة فيتش للتصنيف الائتمانى العالمية خلال شهر مارس المنصرم.

هـ- بدأت مؤسسة النقد العربي السعودي بالتطبيق الإلزامي الكامل لنظام مراقبة شركات التمويل اعتباراً من يوم الأحد ١٦ محرم ١٤٣٦هـ الموافق ٩ نوفمبر ٢٠١٤م ذلك بعد انتهاء مهلة تسوية الأوضاع وفق أحكام أنظمة ولوائح التمويل.

و- تمت الموافقة على عدد من الأنظمة منها (النظام الجزائي لجرائم التزوير)، (النظام الجزائي لجرائم الإرهاب)، (نظام التأمين ضد التعطل عن العمل)، (نظام "قانون" العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، (نظام الرعاية الصحية)، (نظام الأعلاف)، (نظام المجالس البلدية).

ز- تمت الموافقة أيضاً على عدد من التنظيمات منها (تنظيم الدعم السكني)، (تنظيم المدن الطبية والمستشفيات التخصصية التابعة لوزارة الصحة)، (تنظيم الجمعية السعودية للمرشدين السياحيين)، (تنظيم الجمعية السعودية لمرافق الإيواء السياحي)، (تنظيم الجمعية السعودية للسفر والسياحة)، وإعادة تنظيم (جمعية حماية المستهلك).

وفي الختام نسأل الله أن يَحْفَظ لهذه البلاد قائد مسيرتها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وأن يُدِيْم عليها نعمة الأمنِ والاستقرار.